المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد: 05، العدد: 01 (2021)، ص170-188

ظاهرة القطيعة والتباعد بين السلطة السياسية والعلماء في المغرب الإسلامي (ق7-9هـ/13-15م)

The phenomenon of estrangement and divergence between the political authority and scholars in the Islamic Maghreb (7-9 AH / 13-15 CE)

عبد الكريم بصديق
جامعة الحاج لخضر باتنة 01 (الجزائر)
Bessedik_abdelkarim@yahoo.com

معلومات المقال
تاريخ الارسال: 2021/05/03
تاريخ القبول: 2021/05/24
الكلمات المفتاحية:
✓ المغرب الإسلامي
✓ السلطة السياسية
✓ القطيعة
✓ العلماء
✓ الحياة الفكرية

الملخص:
يتناول هذا المقال ظاهرة القطيعة بين السلطة السياسية والعلماء في المغرب الإسلامي خلال الفترة الممتدة من منتصف القرن السابع إلى القرن التاسع الهجريين(ق7-9هـ) أي بعد انهيار دولة الموحدين وأثره على الحياة الفكرية، شملت الدراسة ثلاث عناصر رئيسية هي: أسباب القطيعة والتباعد بين الحكام والعلماء في مجتمع المغرب الإسلامي، ثم مظاهر القطيعة والتباعد بين الحكام والعلماء والمحن التي طالت العلماء بأنواعها مثل القتل والسجن والنفي والتغريب والعزل من الوظيفة وغيرها، وكذا أثر القطيعة على الحركة العلمية ومجتمع بلاد المغرب الإسلامي سواء من الناحية الايجابية أو السلبية. في هذا المقال نحاول تناول قضية الجدل حول العلاقة بين الحكام والعلماء؛ ذلك أن تشكل العلاقة بين النخبة العالمة والطبقة السياسية تمثل قضية مهمة في التاريخ المغرب الإسلامي، على الرغم من اتفاق الآراء بين المنظرين السياسيين والمؤرخين، وعلى الحاجة إلى نوع من التكامل بين الحكام والعلماء بعيدا عن التصادم والتنافر.

Article info
Received: 03/05/2021
Accepted: 24/05/2021
Key words:
✓ Islamic Maghreb
✓ Political power
✓ Estrangement
✓ Scientists.
✓ The Intellectual Life

Abstract:
This article deals with the phenomenon of rupture between political authority and scholars in the Islamic Maghreb during the period from the middle of the seventh century to the ninth century AH (Q7-9 AH) after the collapse of the Almohad state and its impact on intellectual life, through three main elements: The reasons for the estrangement and the divergence between rulers and scholars In the society of the Islamic Maghreb, then the manifestations of estrangement and estrangement between rulers and scholars, and the tribulations that affected scholars of all kinds, such as murder, imprisonment, exile, alienation, dismissal from employment, etc., as well as the effect of the estrangement on the scientific movement and the society of the Islamic Maghreb, both positively and negatively. In this article, we try to address the issue of controversy over the relationship between rulers and scholars, so that the relationship between the scholarly elite and the political class represents an important issue in the history of the Islamic Maghreb, despite the consensus of opinions between political theorists and historians, and the need for some kind of integration between rulers and scholars. Far from collision and disharmony.

ظاهرة القطيعة والتباعد بين السلطة السياسية والعلماء في المغرب الإسلامي (ق7-9هـ/13-15م)

مقدمة

بعدما تظافرت العديد من الظروف والعوامل الداخلية والخارجية انهارت أركان الدولة الموحدية وتفككت مجالاتها، فكانت الفترة الممتدة من القرنيين السابع والتاسع الهجريين مرحلة مهمة في تاريخه، حيث قامت فيه ثلاث دويلات بني حفص بالمغرب الأدنى وبني عبد الواد بالمغرب الأوسط وبني مرين في المغرب الأقصى، وكل دولة تسابقت لزعامة المغرب واعتبرت نفسها الوارث الشرعي والحقيقي للموحدين، وبدأت كل دولة ببسط نفوذها في كل المجلات خاصه في المجال الثقافي والفكري، ولعل ما يلفت النظر في هذه الحقبة التاريخية تلك العلاقة التي جمعت بين فئة العلماء وحكام وسلاطين الدول الثلاث المشكلة للمغرب الإسلامي بعد الموحدين، خاصة وأن التحول السياسي رافقه ازدهار علمي واسع.

وكانت دول المغرب الإسلامي منذ نشأتها تؤسس لحركة علمية راقية وشاملة، والدولة الموحدية على الخصوص باعتبارها سابقة تحمل بذور نهضة علمية وثقافية لما بذله أمراؤها وعلمائها من جهود كبيرة من أجل نشر تعاليم الاسلام في سائر الانحاء، ولذلك اكتسب مجتمع المغرب الاسلامي ثقافة واسعة أخرجته من طور البداوة إلى طور الحضارة، فشيدت المؤسسات الثقافية والتعليمية بكل أنواعها. لهذا فموضوع بحثنا الموسوم بـ "**العلماء والسلطة في المغرب الإسلامي ما بعد الموحدين بين القرنين السابع والتاسع الهجريين**" يعد من المواضيع الهامة في مجال الدراسات التاريخية، لما لها من دور في ابراز تلك الصلة التي جمعت العلماء والحكام. ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التي يثيرها الموضوع: **ما مدى تطور العلمي الذي وصلت إليه بلاد المغرب الإسلامي بعد الموحدين؟ وما طبيعة العلاقة التي جمعت العلماء والحكام في هذه الفترة؟ ماهي مظاهر القطيعة والتنافر بين العلماء والسلطة في المغرب الإسلامي بعد الموحدين؟ وما نتائج هذا التباعد؟**

ونظرا للجوانب المتعددة التي يتضمنها موضوع الدراسة فإننا نجد أنفسنا أمام مجموعة من التساؤلات، فرضتها طبيعة الموضوع ومنهجية دراسته. ولاختيارنا هذا الموضوع أسباب ذاتية وموضوعية، فأما الذاتية فمنها الإعجاب بمثل هذه المواضيع التي لا تزال تعتبر من الإشكالات في عصرنا، كما أن رغبتنا في مواصلة الدراسة والبحث دفعتنا لذلك. أما عن الأسباب الموضوعية فهي قلة الدراسات التي تكشف العلاقة بين السلطة والعلماء خاصة في جانب القطيعة بينهما.

بالإضافة إلى أهمية فئة العلماء في المجتمع الإسلامي، باعتبارهم صفوة المجتمع، ودورهم في السلطة، حيث أن هناك موقفان من العلماء، الأول يرحب بتدخل العلماء في الحياة السياسية للتأثير فيها بشكل ايجابي وآخر يعارض الأمر، ويرى فيه فسادا لهذه الفئة واستغلالا للسلطة لها، ولا شك أن التاريخ في جعبته أجوبة شافية، يمكن الاستفادة منها كلما طمحنا إلى ذلك.

وسعيا منا لتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى إجابة شافية عن اشكالات الموضوع قسمنا بحثنا هذا إلى: مقدمة ثم وثلاث مباحث وخاتمة؛ ولأن الدراسة تشتمل على جانبين سياسي وعلمي فقد خصصنا الفصل التمهيدي لدراسة الوضع السياسي للمغرب الإسلامي بعد الموحدين ق (7-9هـ)، في الدول الثلاث (الحفصية،

المرينية والزيانية) من حيث أصولها، ظروف نشأتها، وأدوار كل منها. تناول المبحث الأول الحياة العلمية في المغرب الإسلامي بين ق (7-9هـ) ، من خلال مباحث ثلاث هي: عوامل نشاط الحياة العلمية ثم أهم العلوم وروادها من العلماء تلاهما ذكر نماذج عن مراكز التعليم في بلاد المغرب في هذه الفترة. وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى علاقة التقارب بين العلماء والسلطة ضمن ثلاث مباحث هي عوامل التقارب ثم مظاهره، وأخيرا نتائجه. وأما المبحث الثالث فتناول علاقة القطيعة بين العلماء والسلطة في مباحث ثلاث هي عوامل القطيعة ثم مظاهرها ثم نتائجها في المغرب الإسلامي بين ق (7-9هـ) .

وقد توج هذا البحث بخاتمة استعرضت أهم النتائج المتوصل إليها حسب التسلسل الوارد في الخطة وأجبنا فيها عن التساؤلات المطروحة. وقد سلكنا في معالجة الموضوع منهجا تاريخيا تحليليا، اعتمدنا فيه على المصادر التاريخية البارزة، واستعنا بالمراجع والدراسات الحديثة.

ولأن أي بحث لا يكاد يخلو من صعوبات تعترضه، فإن من بين الصعوبات التي واجهتنا اتساع مجال الدراسة زمنيا ومكانيا، وصعوبة تتعلق بالمصادر والمراجع حيث أننا تخوفنا في بادئ الأمر من قلتها، لكن ما وجدناه هو توفرها في الجانب السياسي وشحها فيما يتعلق بالتطرق إلى علاقة العلماء بالسلطة، كما اعترضنا تشتت المادة التاريخية بين المصادر وعدم تطرقها مباشرة إلى العلاقة بين السلطة والعلماء.

1.عوامل التباعد بين العلماء والسلطة

تعددت عوامل ودواعي الشرخ والتباعد في علاقة العلماء والنخب العالمية بالسلاطين والحاكم بمنطقة المغرب الإسلامي؛ لعل أهمها:

1.1. التفرغ للعلم والتعليم

هناك بعض من العلماء الذين اعتزلوا السلاطين وانتهجوا أسلوب الحياد، وربّما فعلوا ذلك رغبة في طلب العلم وخاصّة بعد أن كانت السلطة مسيطرة تماماً على المدارس وهي التّي تتصّرف في اعطاء المراتب وهي التّي تتوّلى تعيين هيئة التدريس، ووصل بهم الحدّ الى عزل معلّم واستبداله بآخر دوم سبب وجيه لذلك، ولا يمكن لأي أحد من أهل العلم الولوج اليها الاّ إذا رضي لنفسه الدخول في حكمهم [1]. ونذكر على سبيل المثال العالم ابن زاغو [2] (ت 845هـ)، وقد استحسن من أنشده البعض:

أنست بوحدتي ولزمت بيتي فدام الأنس لي ونما السرور

وأدبني زمـــاني فما أبـــالي هجرت فـلا أزار ولا أزور

ولست بسائـل ما دمت حيا أسار الجنـد أم ركب الأمير

والبعض من العلماء رغب عدم الاقتراب من الرتب السلطانية كالفقيه إبراهيم بن يخلف بن عبد السلام التنسي المطماطي (ت670هـ)، الذي انتهت إليه الرياسة والفتوى في أقطار المغرب الإسلامي كلها، حيث بقي السلطان يغمراسن يخطبه بالورود على تلمسان فيمتنع، يرد زائرا ويقيم شهرا وينصرف إلى تنس، ومرة رحل إلى

تلمسان فطلب منه العلماء والسلطان القيام بها فأجابهم فاستوطنها ودرس بها [3]، والبعض الآخر تهرب من المسؤولية التي سوف تقع على عاتقه في حال توليه منصبا كالقضاء مثلا، أيضا الفقيه أبو عبد الله محمد بن عمر الهواري(ت:843هـ) [4]، الذي تفرغ للعلم والأعمال الخيرية بعيدا عن سلطة بني زيان، إذ وقع بينه و بينهم خلاف بسبب إعدام ابنه من طرف أحد الزيانيين [5]، بالإضافة إلى أن عملية التعليم والتأليف كانت لهم أولوية للحفاظ على الدين الإسلامي والدفاع عنه، وربما فهم البعض منهم أحاديث النبي ﷺ التي تحظر الاقتراب من السلاطين حظرا مطلقا، فعزف وتورع [6].

2.1. الفتن والاضطرابات السياسية

وهناك من اعتزل السلطة بحجة عدم امتلاكه الإمكانيات التي تؤهله للعمل السياسي والتأثير فيه، ومنهم أبو العبّاس أحمد بن يحيي الونشريسي هجر من تلمسان الى فاس لأنّه لم يكن مؤيّد لسياستهم بل عارضهم، وقد صرّح بذلك في كتابه "**المعيار**" أنّ شر العلماء هم الذين يتقّربون من السلاطين [7].

والعالم الإمام أبو عبد الله شمس الدّين بن مرزوق ولد بتلمسان سنة 710هـ/1311م، ومحمّد بن محمّد بن هبه الله المعروف بشقرون التلمساني ولد سنة 908هـ/1503م، اللّذان غادرا المدينة بسبب الاضطرابات السياسية الحاصلة آنذاك وهذا ما أدّى إلى تراجع في الحركة الثقافية في تلمسان [8].

كذلك الشيخ الفقيه أبي العباس أحمد بن عثمان بن عجلان القيسي (ت:675هـ)، عرض عليه قضاء إفريقية فامتنع عنه، وطلب منه أمير المؤمنين المستنصر الاجتماع به فاعتذر عن ذلك وقال: "**إني لا أصلح لذلك لعدم معرفتي بلقائهم، وطلب المستنصر أن يصل إلى منزله فاستعفى من ذلك**" [9]، وكذلك ربما لعدم وضوح الوضع السياسي لديهم وتعتم الأحداث الجارية آنذاك وذلك بدليل الاضطرابات والفتن التي مرت بها الدويلات الثلاث، بالإضافة إلى تخوفهم من ظلم السلاطين في حالة تقربهم إليهم.

3.1. التصوف [10]

غلبت المؤثرات والنزعة الصوفية الانعزالية على بعض العلماء واعتزالهم للسلاطين بحجة العبادة والزهد في الدنيا [11]، وذلك بسبب ضغط السلاطين عليهم مع جهرهم بالظلم والطغيان والسكوت عن المنكر والفساد [12].

4.1. معاناة سكان بلاد المغرب الإسلامي من ظلم وجور السلاطين

حيث قام بعض العلماء باعتزال السلاطين وعدم قبول هداياهم وعطاءاتهم، وذلك بسبب أعمال الظلم التي مورست على السكان، كمحمد بن يوسف السنوسي، الذي بعث إليه السلطان في أخذ شيء من غلاّت مدرسة حسن أبركان فامتنع فألحّوا عليه، فكتب في الاعتذار كتابة مطولة فقبل منه [13]. أيضا من العلماء من اعتزل السلاطين نجد ابن زاغو كان يردّد هذه الابيات التي تمثل قمة الفكر الانعزالي:

أنست بوحدتي ولزمت بيتي فـــدام الانـــس ونمى السرور

وأدّبنـــي الزّمان فـــما أبالي هـــجرت فلا أزار ولا أزور

ولست بسائل ما دمت حيا أسار الجند أم ركب الأمير [14]

5.1. نفوذ اليهود وتسلطهم في بلاد المغرب الإسلامي

أدى تسلط اليهود في الدويلات الثلاث ونفوذهم فيها في المجالات الاقتصادية مثلا، إلى هجرة بعض العلماء والدعوة إليها، فها هو العالم محمد بن الحداد يعبر عن تذمره من سكان تلمسان بسبب كثرة الظلم وتسلط اليهود بقوله:

تلمسان أرض لا تليـــــق بحالنا ولكن لطف الله مسأل في القضا

وكيف يحب المرء أرضا يسوسها يهود وفجار ومـن ليس يرتضى

وأيضا نجد محمد بن عبد الكريم المغيلي (ت 909هـ / 1503 م) هاجر الى الجنوب ليستقر بتوات ومن اسباب هجرته من تلمسان هو الخلاف الذي وقع بينه وبين ملوك بني زيان عام 870 هـ / 1465 م، وكذلك حملته ضد اليهود الذين كانوا يسيطرون على التجارة ومصادرها والذين قاموا باستمالة بعض المسؤولين فأصبحوا يسيرون أمورهم، ولكنه وجد الحال نفسه في توات [15].

وقد فر العالم أحمد بن يحيى الونشريسي الى المغرب الاقصى وذلك بسبب الكائنة التي حدثت بينه وبين السلطان الزياني أبي عبد الله محمد الرابع الثابتي في اول محرم عام 874 هـ، فأكره على الخروج من تلمسان، بعدما نصحه اتباعه بالخروج فورا، لأن السلطان الزياني كان قد أرسل في طلبه، فهاجر المغرب الأوسط نحو المغرب الأقصى واستوطن فاس، بعدما انتهبت داره وصودرت كتبه [16].

أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الآبلي التلمساني نظرا لشهرته الكبيرة في العلوم العقلية الناس وبراعته في علم الحساب، عرض عليه السلطان أبي حمو موسى الثاني ضبط جباية أمواله، غير أنه أعرض عن ذلك، فأكرهه السلطان عن ذلك ومارس عليه نوعا من القهر ولم يجد الآبلي الى الفرار مهاجرا من المغرب الأوسط الى المغرب الاقصى وبالتحديد الى حاضرة فاس، فكانت الهجرة هي الحل الأمثل ليتمكن من قطع هذا الضغط الممارس عليه من أعلى هرم في السلطة [17].

أبو عبد الله بن خميس التلمساني (650 –708هـ) غادر ايضا تلمسان بسبب الحصار الذي ضرب من طرف السلطان المريني يوسف بن عبد الحق، بعدما شاهد هول المجاعة وفناء الناس، جراء الحصار، دعا العائلة الحاكمة، إلى ما يرجى من صلاحها فتقبل بالدخول في طاعة المرينيين، وتبقى حاكمة البلاد باسمهم، فأبى على ملوك تلمسان كبريائهم، وعزة نفوسهم، أن يقبلوا تلك الإهانة، ومن هنا بدأت علاقته تسوء مع بني زيان، وأصبحت تدبر المؤامرات لاغتياله، فباعوا وداده بخسا وأغروا بقتله خصومه سرا فجاء أولئك الخصوم لقتله صراحة، هكذا قال عن نفسه في قصيدة مبرزا أسباب الفرار من بني زيان، فغادر ابن خميس تلمسان محملا بني عبد الواد مصيره المجهول يقول في هذا الشأن [18]:

ولولا سحائـــــم قـــوم ابو إيابي ركبت إليك الريـاحـا

أباحوا حمايا وكم مرة حميت حما عرضهم أن يباحا

ودافعت عنهم شعري انتصارا لكان الجزاء جلايا المتاحا

كما عارض العلماء السلاطين بسبب مخالفة أحكام الشرع، وكذلك بعض العلماء تخوفوا من تكرار تجربة من سبقهم من العلماء أمثال: يحيى بن خلدون وابن الآبار وابن الخطيب وابن عصفور (ت:699هـ) وغيرهم، فتولد عن هذا عزوف عن السلطة، كما يظهر ذلك من خلال تصرف العالم محمد بن يوسف بن عمر المشهور بالسنوسي (ت895هـ) [19] لما رأى على بعد أناس راكبين على خيول مع ثياب فاخرة فقال: من هؤلاء؟ فقالوا: خواص السلطان فتعوذ بالله ورجع لطريق آخر ولقيه مرة أخرى وما تمكن من الرجوع فجعل وجهه للحائط وغطاه حتى جازوا ولم يروه. والشيخ الفقيه أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن السطاح(ت:629هـ) رجع إلى بجاية وانقطع بها لتدريس العلم محترفا مهنة التوثيق [20].

وحتى أولئك الذين قلدوا بعض الوظائف على كره منهم، إذ بمجرد أن عزلوا من وظائفهم إلا وفرحوا كأنما كانوا ينتظرون ذلك بنوع من الشغف كالفقيه محمد بن أحمد المعروف بابن الطير التونسي [21]، أكره على تولي قضاء بجاية ولما وصله كتاب العزل من القضاء سجد شكرا لله ورجع إلى تونس وباشر بها صناعة التوثيق.

6.1. الخوف من عقاب السلاطين

تخوف العلماء من بطش السلاطين وظلمهم لهم يعد أكبر عامل في تورع هؤلاء العلماء، ومن الحوادث الكثيرة التي تنبئ عن هذا التخوف ما أنشده أبو الحسن علي الخزاعي التلمساني لما كبا موسى بن أبي عنان المريني (ت788هـ) فرسه [22]:

مولاي لا ذنب للشقراء إن عثرت ومن يلمها لعمري فهو ظالمها

وهالها لما اعتراها من مهابتكم من أجل ذيك لم تثبت قوائمها

ولم تزل عادة الفرسان مذ ركبوا تكبو الجياد ولم تبنو عزائمها

وفي النبي رسول الله أسوقها أعلى النبيين مقدارا وخاتمها

كبا به فرس لأبقى بسقطته بجنبه خدشة تبدو مراسمها

حتى لصلّى صلاة جالسا تثبت لنا به سنة لاحت معالمها

صلى الإله عليه دائما أبدا أزكى صلاة تحييه نواسمها

ومن بين العوامل التي ساعدت على التباعد واتساع الهوة بين العلماء والسلاطين، عدم قبول السياسة المنتهجة من طرف بعض السلاطين وما نتج عنها من انفلات أخلاقي في المجتمع [23].

2. مظاهر التباعد بين العلماء والسلطة

تعددت تجليات القطيعة بين السلطة والعلماء وتنوعت أسبابها من سياسية إلى اجتماعية وعقدية وفكرية؛ نذكر أهمها لا على سبيل الحصر:

1.2. الوقوف مع الحق في وجه الحكام

هناك العديد من العلماء من وقفوا في وجه الحكّام معارضين لهم وذلك لأجل تقديم الحقّ ومن بين هؤلاء العلماء الذين التزموا الحقّ والنّصح عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نذكر:

1.1.2. في العهد التلمساني

نجد الفقيه أبو العبّاس أحمد الونشريسي الذي أعلن عن مواقفه الصريحة لسلاطين بني زيّان منتقدا ما يقومون به تصّرفات غير شرعية كتقديم الجهّال للعلم وتنصيبهم للفتوى والالقاء والتدريس وهذا ما أدّى إلى تدهور الحالة العلمية، [24] وعارض أيضا سياسة السلطان أبي عبد الله محمّد المتوّكل (866-873هـ /1462-1468م)، واتّهمه بالضعف والاستكانة، وعدم القدرة على تسيير وضبط شؤون الدولة بعقل وحكمة[25].

2.1.2. في العهد الحفصي

كان الفقيه القاضي محمّد بن عبد الرحمان بن يعقوب الخزرجي الأنصاري الشاطبي عالما باللّغة العربيّة وأصول الفقه مشاركا في أصول الدّين، وعند تولّيه قضاء بجاية كان قائما بسنن الفضلاء وطريق الأولياء العقلاء، قائما بالحقّ معارضا للولاة ولا يري تقديم الشهود إلاّ عند الحاجة لذلك وإن حصل ذلك يقّدم من تقع به الكفاية فقط لأنّ الكثرة مفسدة[26].

3.1.2 في العهد المريني

ومن العلماء من وقف في وجه السلاطين إحقاقا للحق ورفضا للواقع القائم، ويذكر الغبريني أن الفقيه المفتي عبد المحسن الوجهاني (ت بعد690هـ) كان يرفض لقاء الولاة البجائيين زاهدا عن عروضهم، وممتنعا عن شهوات الدنيا وكانت فتاويه مشهورة ومرجحة عند البجائيين [27]، كما سئل العالم أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى بن علي البجائي (ق 8هـ) بفاس عن تحبيس السلطان المريني أبي العباس أحمد بن أبي سالم لجنان ملك لصاحبها على ضريح جده فأجاب ببطلان فعله وعدم جوازه[28].

وقد اتهم بعض العلماء الملوك بالخروج عن طريق الخلافة ومقتضياتها وذلك بسبب التصرفات غير الشرعية التي كانوا يقومون بها والتي لا تجوز، قال الونشريسي: "**واشتهر بينهم إلى يوم القيامة حتى ضعفوا بذلك عن عدوهم، وتعدد ملوكهم لاتساع أقطارهم واختلاف أنسابهم وعوائدهم،حتى غصبوا بذلك على الخلافة فنزعت من أيديهم ،وساروا في الملك بسير من قبلهم مع غلبة الهوى واندراس معالم التقوى...**" [29]، ومن تصرفاتهم أيضا...تقديم الجهّال على العلماء في تولية المناصب الشرعية من القضاء والفتوى والشهادة والتوثيق والخطابة والحسبة...وحكى غير واحد الإجماع على أنها من البدع المحرمة وقال بعضهم: "**إن هذه المصيبة**

التي ابتلي بها العباد ما جاءت إلا من قبل الأمراء والعلماء، فإن بصلاحهم يصلح الناس وبفسادهم يفسدون..." [30].

2.2. اعتبار العلماء الملوك مسرفين ورفض أجورهم وهداياهم

وذلك بسبب إسراف وتبذير المال العمومي، قال الإمام الونشريسي وهو ينص على هذه الفتوى الجريئة: أجاب سيدي عبد الله العبدوسي(ت:849هـ):إن الملوك فقراء مدينون بسبب ما احتجزوه على المسلم بتصرفاتهم في أموال بيت المال بالهوى في أبنية الدور الغالية المزخرفة والمراكب النفيسة والأطعمة الطيبة اللذيذة وإعطاء الأصدقاء والمزاح بالباطل من الأموال إلى غير ذلك من التصرفات المنهي عنها، فهذه كلها ديون عليهم وتكثر مع تطاول الأيام فلا تصح تبرعاتهم وتحسباتهم وهباتهم وصدقاتهم إلى غير ذلك لا على أولادهم ولا على غيرهم من قرابتهم أو غيرهم من أصدقائهم، فإن وقفوا على أحد مما ذكرنا لا ينعقد وقفهم وحرم على من وقف عليه تناوله لهذا الوقف [31]. وبالنسبة لرفض الأجور فإن السلطة لم تستطع ترويض العلماء في كثير من الأحيان وخاصة فئة المدرسين فمنهم زكريا بن محجوبة (ت:677هـ) الذي رفض المرتب الشهري الذي عرضته عليه السلطة الحفصية[32].

نستشف من نص الإمام الونشريسي على فتوى تتعلق بحكم أكل طعام السلطان وأخذ صلته فقال: "**وسئل ابن مزين(ت:656هـ) عن أكل طعام السلطان أو أحد من بطانته ومن هو ملتبس به، ومن يأخذ صلته ومعروفه؟ فأجاب: لا يجوز لأحد أكل طعامهم ولا أخذ صلاتهم، ولا ملابسهم في شيء، ولا أكل طعام واحد من بطانتهم ولا مما يأخذ من صلاتهم، فمن أخذ صلة فليتصدق بها على المساكين، فذلك مخرجهما فعل وأما أكل طعامه أو طعام من ذكرت فإن كان ذلك بحضرته ما أكل فليستقئ ما أكل فذلك مخرجه...**" [33]، وسئل الونشريسي عن رجال من طلاب العلم فقراء أو غير فقراء يأكلون من طعام الجبابرة، مثل الشيوخ والسلاطين، ومالهم فيه الحلال والحرام، هل يجوز أكلهم أم لا؟ والفرض عدم تعيين الحرام من الحلال... فأجبت ...فالحكم الفقهي وجوب الترك وتحريم التناول [34] وقد عرف عن إبراهيم اليزناسني (ت600هـ) دروسه المميزة في الفقه بالجامع الأعظم ورفضه لجراية السلطان ورد مال وطعام الوالي البجائي إلى أن ارتحل إلى فاس فوطنها وتوفي بها [35]. كما أدى الخوف من السلاطين إلى ذكرهم بالدعاء كما يذكر ذلك الونشريسي في المعيار: "**وأما بدعة ذكر السلاطين بالدعاء والقول السالم من الكذب، فأصل وضعها فيها من حيث ذاته مرجوح، لأنه لم يشهد الشرع باعتبار جنسها، فيما أعلم، وأما بعد إحداثها واستمرارها في الخطب في أقطار الأرض وصيرورة عدم ذكرها مظنة لاعتقاد السلاطين في الخطيب ما تخشى غائلته، فلا ينبغي تركه**" [36].

3.2. السجن

برزت وسيلة سجن العلماء كرد فعل قوي من قبل الحكام، لردع كل تحرك مشبوه عندهم في زمن شهد الاضطرابات، وصارت الناس تؤخذ بالتهمة، وربما لسان حالهم يقول: "**سجن بريء تستقيم به الأحوال، خير من ترك متهم مضطرب به الأمور**" [37].

السجن معناه الحبس وهو نقيض التخلية وحبسه أي أمسكه ويعني كذلك الاعتقال ويندرج الحبس ضمن عقوبات التعزير الذي هو التأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود، وإذا كانت عقوبات الحد مقدرة بآيات قرآنية، كعقوبة الزنا، فإن الحبس باعتباره عقوبة تعزيرية، يعود تقديرها إلى من يتولى أمر المسلمين[38]. ومن الأسباب التي جعلت العلماء أكثر عرضة للعقاب بأنواعه من طرف السلاطين، نذكر منها:

كون العلماء الضمير الحي للمجتمع، وهم حاملو لواء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهم المخولون بتوجيه السلطة، كما أن شرعية الحكم بالمغرب الإسلامي كانت تمر عبر تزكية العلماء ويترجم ذلك ما كان ينصح به السلاطين من تقريب أهل العلم إليهم لأن بواسطتهم يملك من سواهم، كل هذا جعل العلماء على احتكاك مباشر بالحكم القائم فتراوحت مواقفهم بين الانعزال وتحاشي مواجهته أو مجاراته، أو "**معارضته**" ورفضه، لهذا لم يجد الحكام غضاضة في اتخاذ مواقف صارمة من العلماء وقد لجأت السلطة إلى تقليم أظافرهم بوسائل مختلفة تبدأ بالتوبيخ وتنتهي بالاغتيال ، فقد قتل أتباع أبي الحسن المريني الفقيه أبا عبد الله السلاوي[39].

ومن العلماء الذين تعرضوا للسجن نجد أبو عبد الله الشريف رغم المكانة التي تمتع بها زمن السلطان أبي سعيد، ولكن بمجيء أبي عنان المريني انقلب واقع حاله إلى محنة إثر خصومة بين الفقيه الشريف وأبي عنان، مما أدى إلى نكبته واعتقاله، ثم سجنه مدة شهر.[40]

وقد عان عالم آخر من السجن وهو التلمساني محمد بن أحمد بن محمد بن محمد شمس الدين مرزوق (ت781هـ/ 1380م) وهو الذي عايش أبا الحسن وأبا عنان وأبا سعيد وأبا ثابت المرينيين وقد تم تقريبه وسجنه وإطلاق سراحه [41]، ولم تخرج أسباب سجنه عن الأجواء السياسية للمنطقة وبطبيعة الدسائس المتناسلة عنها، فسجن المرة الأولى من طرف السلطان الزياني أبي ثابت بعد أن تدخل بإيعاز من أخيه أبي سعيد للتفاوض مع السلطان المريني أبي الحسن[42].

ثم سجن مرة أخرى بعد فشله في مهمة خطبة إحدى بنات السلطان الحفصي أبي يحيى لفائدة أبي عنان الذي انساق وراء وشاية تتمثل في إشاعة خبر اختفاء الخطيبة في تونس. وقد حبسه في المرة الثالثة الوزير عمر بن عبد الله مدة ثلاثة أشهر بعد أن رام كثير من أهل الدولة قتله فمنعه منه، ولم تخرج أسباب سجنه عما كان يعتمل من دسائس في البلاط المريني[43].

كما لم يسلم من السجن ابن خلدون الذي استعمله السلطان أبو عنان في كتابته واختصه بمجلسه للتوقيع والمناظرة، وكان ممن اتصل بهم ابن خلدون من رجال السياسة أبو عبد الله محمد بن أبي زكريا الحفصي، أمير بجاية الذي كان قد تنازل لأبي عنان عن بجاية بعد حملته عليها، وظل هذا الأمير يعيش بالبلاط العناني بفاس في حفاوة وإكرام، لكنه دخل في علاقة خاصة مع ابن خلدون حتى نمي بها إلى السلطان وبأن صاحب بجاية معتمل الفرار ليسترجع حكم بجاية مقابل تولي ابن خلدون الحجابة بها فقبض أبو عنان

عليهما وزج بابن خلدون في السجن مدة سنتين(من 758إلى 759هـ) وأطلق سراح الأمير قبل ذلك، وبعد وفاة السلطان بادر الوزير الحسن بن عمر إلى إطلاقه، وأعاد له مكانته[44].

وكان السجن مصير عبد الواحد محمد بن الطواح (ق8هـ) وكان ابتلاؤه بالسجن سنة 717هـ، والذي لم تشر المصادر لأسبابه ولكن بالنظر إلى ظروف عصره فإما أن يكون زجه في السجن بسبب وشايات خصومه من أدعياء التصوف الذين شن عليهم حملة ضارية في كتابه سبك المقال لفك العقال، أو أن الدولة الحفصية التي كان تعمد التضييق على طائفة من مناوئيها من أهل الفكر والتصوف هي التي كانت وراء نكبته وامتحانه[45].

4.2. القتل

من العلماء الذين تعرضوا لنهاية مأساوية، ابن خميس التلمساني مات قتيلا بغرناطه، يقول يحيى بن خلدون عن مقتله: " **مات قتيلا بغرناطة يوم نكبتة الوزير ابي عبد الله بن الحكيم طعنه الرئيس علي نصر الشهير بالأبكم برمح فأصماه، فأحس المذكور لحينه بطعنة أصابته من يده، قدرة الله بالمكان الذي طعن فيه ابن خميس حرم لأجلها النوم والأكل، لم يزل يتأوى ويقول ابن خميس طعنني إلى أن مات وذلك من أكبر البراهين على عظم قدر ابن خميس** "[46]. وقتل يحيى بن خلدون في عام 780هـ / 1378م، في عملية اغتيال قام بها أعوان الأمير أبي تاشفين، ولي عهد أبي حمو[47].

أحمد بن محمد لسان الدين بن الخطيب الذي جاءت نكبته محصلة لصراعات سياسية وخلافات حول أفكاره، ونتيجة لذلك عانى في غياهب السجن قبل تصفيته خنقا وإحراقه، كما أحرقت مؤلفاته، وكان ذلك في عهد السلطان أحمد بن أبي سالم المريني وبصفقة سياسية بينه وبين سلطان بني الأحمر من التهم التي عوقب بسببها والتي جاءت في رسالة القاضي البناهي إلى ابن الخطيب[48]:

– معاناة القاضي البناهي من تصرفات ابن الخطيب الذي تدخل لإطلاق سراح مساجين كان قد أودعهم القاضي السجن.

– تجاوزات ابن الخطيب، منها الإكثار من شراء الدور والتلذذ المفرط بمفاتن الدنيا واستغلال منصبه وتزكية نفسه وعجبه.

– تهمة سياسية تتعلق بخيانته لوطنه وخيانة سلطانه، حيث أن ابن الخطيب فر من الأندلس بعد توتر علاقته بابن الأحمر في غرناطة واتجه إلى البلاط المريني.

– تهمة تمس فكره فقد رأى فيه من كانوا يحملون غلا له، صكا لاتهامه بالزندقة وزعموا توظيفه آيات قرآنية وأحاديث نبوية بطريقة غير صحيحة ولائقة، واتهم أيضا بإنكار نفع الرقية[49].

وقد تدخل صديقه ابن خلدون لإيقاف محنته قائلا " **فخاطبت في شأنه أهل الدولة، وعولت فيه منهم على ونزمار وابن ماساي (وكلاهما من الوزراء)، فلم تنجح تلك السعاية، وقتل ابن الخطيب في محبسه سنة 776هـ** "[50].

وقد كان تحيز القاضي للسلطة على حساب أخرى هاجسا أرق السلطة وسببا يمكن أن يجر العقاب عليه، فقد قتل القاضي ابن مركان (فركان) سنة753هـ من صنهاجة بإيعاز من المولى فارح بسبب وقوفه مع المرينيين أثناء احتلالهم لبجاية الحفصية [51].

كما تعددت طرق القتل ومصائر العلماء المعرضين للسلطة، ففي عهد السلطان أبي عنان مات حمزة بن شعيب مقتولا في سجنه سنة 752هـ، وفي نفس العهد اعتقل منصور بن أبي مالك وقتل بمحبسه، مع عدم وجود أمر صريح بذلك من السلطة[52].

ومن الذين قتلوا بأمر من السلطة بعد سجنهم وبوسائل أخرى، محمد بن أبي عمرو وكان من جملة خواص السلطان أبي عنان وكاتبا لعلامة السلطان على المراسيم السلطانية ،لكنه تورط في صراعات البلاط ودسائسه "**حتى غص به أهل الدولة**" فقبض عليه السلطان المريني أبو العباس وأودعه السجن ثم امتحنه بعد أيام إلى أن هلك ضربا بالسياط، ولم يكتف بذلك فبينما كان أهله يقومون بمراسيم دفنه أمر السلطان بأن يسحب في نواحي البلاد إبلاغا في التنكيل به فقاموا بحمله من نعشه وقد ربط حبل من رجله وسحب في المدينة، ولا شك أن السلطة المرينية كان لها رسالة واضحة، أفصح عنها ابن خلدون بقوله: "**أصبح مثلا في الآخرين**"[53].

5.2. النفي

إن الحكم بالمغرب الإسلامي الوسيط فضل أحيانا العقاب بالنفي، لأن النفي لا يبلغ مستوى ألم السجن، بما أن المنفي لا يفقد حريته تماما لكن حدة الغربة قد تجعله يعيش داخل سجن مفتوح ، وتقدم المصادر بعضا من العلماء الذين تعرضوا للنفي [54]، منهم القاضي أبو زكريا يحيى بن محمد بن أبي زكريا ابن عصفور(كان حيا: بعد سنة710هـ) حيث امتحنه السلطان الزياني أبو سعيد عثمان (ت703هـ) عندما أجبر أرملة الشيخ أبو عبد الله محمد ابن مرزوق(ت842هـ) – بالتواطؤ مع أخيها– على الزواج منه فأخرجه مجرورا على الثلج ثم كبل وسجن مدة ثم نفاه أخيرا إلى تونس وقد أظهر السلطان غيضا كبيرا على اعتباره الموكل عن هاته الأسرة ولمكانة أسرة ابن مرزوق عند البيت الزياني[55].

كما قام المرينيون باعتقال القاضي محمد بن عمر سنة 754هـ وتم ترحيله إلى المغرب الأقصى جراء موقفه السياسي الرافض للغزو المريني على دولة بني حفص وأيضا تم ترحيل القاضي المنعم بن عتيق إلى الجزائر وقتل ابنه لتدخله في الأمور السياسية التي لا تعنيه[56].

6.2. قطع أجور العلماء وعزلهم عن الوظائف

تعرض العلماء إلى محن وعقوبات عدة منها وقف مرتباتهم وهو ما تعرض له الفقيه البجائي أبو علي حسن بن حسين(ت754هـ)، ولم تشر المصادر إلى سبب هذا الإجراء الذي جاء في فترة غلب فيها التطاحن والصراعات السياسية في البيت الحفصي وكثرة الدسائس والوشايات، وتفاقم الوضع الاجتماعي من غلاء للمعيشة وانتشار للأمراض، وبالتالي فيرجح أن يكون العقاب لهذا الفقيه وغيره لأحد الأسباب السالفة الذكر[57].

كما كان مصير بعض العلماء العزل من وظائفهم منهم محمد بن أحمد بن عيسى المعروف بابن الطير(ق7هـ) الذي أكره على قضاء بجاية ثم عزل ولما وصله عزله سجد لله شكرا [58]، ومن القضاة من عزل لتدخله في الأمور السياسية كالقاضي المنعم بن عتيق [59]، وقد عزلت السلطة الحفصية أحد القضاة البجائيين بعد اختلافه مع الفقيه الصوفي محمد بن علي القصري وبذلك انتصرت للفقيه الصوفي على كثرة أتباعه على حساب القاضي [60]. وأيضا الفقيه أبي العباس بن الغماز الذي أخّر عن القضاء، وتمت تولية الشيخ أبي محمد بن عبد الحميد بن أبي الدنيا الملقب بشيخ الفقهاء، وقد كان العمل بفتواه مستمرا ولكن على الرغم من شهرته عزل هو بدوره في رمضان سنة 680 هـ/ 1282م [61].

7.2. الإكراه على العمل واعتزال العلماء للوظائف

تعددت محاولات السلاطين والحكّام في إكراه العلماء على تولية الوظائف ومن بين هؤلاء العلماء:

1.7.2. العهد التلمساني

برز الفقيه الأستاذ أبو عبد الله محمّد بن علي الآبلي(ت756هـ/1355م)، شيخ المغرب في العلوم العقلية والمنطق وامام عصره، ولقد استغّل السلطان أبو حمو موسى الثاني بن يوسف تقدّم الآبلي في علم الحساب، ودفعه لضبط أحواله والاشراف على أعماله، وأكرهه على فعل ذلك، وتسبّب في فراره[62]. وأيضا نجد الفقيه الشهير ابراهيم بن يخلف بن عبد السلام التنسي الذي تولّى الافتاء والقضاء بالمغرب، ثمّ ذاع صيته واستدعاه السّلطان يغمراسن للورود الى تلمسان وتولّي مناصب ولكنّه رفض ذلك وظلّ بعيدا كل البعد عن الرتب السلطانية [63]. كما رفض فقيه ومتصوف أسرة ابن مرزوق أبو العباس أحمد إحدى الوظائف التي كلفه بها السلطان أبو حمو موسى الأول (ت718هـ)، وهكذا جنح الكثير من العلماء إلى اعتزال الوظائف ومن هؤلاء نجد الفقيه أحمد بن يحيى الونشريسي(ت914هـ)[64]، الذي استدل على هذا الرأي بعبارة المقري الجد التي نعى فيها طريقة المتأخرين في التهافت على الوظائف السلطانية، والتي قال فيها: "**واعلم أن شر العلماء علماء السلاطين**" [65]، وقد سار علماء آخرون على هذا المنوال فها هو الونشريسي يشير إلى ظاهرة عزوف العلماء عن تولي منصب القضاء حيث قال: " **وقد بالغ أكثر المؤلفين من أصحابنا وغيرهم في الترهيب والتحذير من الدخول في ولاية القضاء، وشددوا في كراهة السعي فيها، ورغبوا في الإعراض عنها والنفور والهرب منها حتى تقرر في أذهان كثير من العلماء والفقهاء والصلحاء أن من ولي القضاء فقد سهل عليه دينه، وألقى بيده إلى التهلكة...**" [66] وبسبب إعراض العلماء عن منصب القضاء لجأ السلاطين إلى إكراههم عليه، فقد جاء في ترجمة الفقيه سليمان بن يوسف بن إبراهيم الحسناوي البجائي (ت877هـ) أنه أكره على قضاء الجماعة [67].

2.7.2. العهد الحفصي

محمّد بن أحمد بن عيسى عرف بابن الطير: كان عالما في الفقه وأصوله بنزاهة، وأكره على قضاء بجاية ثمّ تم عزله، ولمّا وصله عزله سجد لله شاكرًا [68]. كما أكرهت السلطة الفقيه أبا سليمان بن يوسف

الحسناوي(ت887هـ) على تولي قضاء بجاية دون موافقته فقام به مدة ثم أعرض عنه ولزم التدريس [69]. ويذكر الغبريني عن الفقيه عبد الله بن محمد القلعي(ت669هـ) أنه كان رئيسا لديوان والي بجاية ومشاورا وشاهدا لكنه استقال من منصبه وتولى التدريس بالجامع الأعظم مفتخرا بوظيفته الجديدة بقوله "**حديث بدينار أشرف من دينار**"، رغم المكاسب المادية التي كان يجنيها من الديوان [70]. كما عرف عن الفقيه أبي سعيد بن تونارت (ق7هـ) زهده ونشوزه من المناصب التي تسديها السلطة الحفصية للعلماء [71]، والأمر نفسه بالنسبة لأبي الحسن بن الزيات الذي امتنع عن الخطط الكثيرة التي عرضها عليه البلاط الحفصي [72]. والفقيه عبد الحق بن الربيع رفض تلبية دعوة المستنصر بقضاء بجاية ثم قسنطينة معتذرا له [73].

3.7.2. العهد المريني

ما قام به الشيخ الفقيه أبو محمد عبد العزيز القروي (ت750هـ) عندما قال له السلطان أبو الحسن المريني "**تخرج مع عامل الزكاة**" فقال له عبد العزيز: "**أما تستحي من الله تعالى، تأخذ لقبا من ألقاب الشريعة وتضعه على مغرم من المغارم**"، فضربه السلطان بالسكين التي يحبسها على عادته في يده وهي في غمدها وضربه بها جملة وقال له: "**هكذا تقول لي**" فبادر إليه الوزير وأخذ بيده وأخرجه إطفاء لغيظ السلطان الذي اشتد وجع يده بعدها فقال "**ردوه إلي** " فردوه فاعتذر إليه وقال له: "**طيب نفسك علي فإني علمت أنك ما قلت لي إلا الحق**"، فرد عليه الفقيه: "**الله يغفر لي ولك**" [74].

8.2. المعارضة الصامتة

مثل هذا النوع من المعارضة شيوخ التصوف الذين حاولوا الابتعاد عن السلطة وكل ما يمت لها بعلاقة أو صلة خوفا من نجاحها في احتوائهم وضياع سمعتهم بين الناس، أو مخافة وقوع المواجهة المكشوفة التي لا يحبذها المتصوفة عموما، وتسميتها بالصامتة هو لأنها لم تصل حد الصدام بين الطرفين وتميزت بالتعايش الهادئ، وقد فضل المتصوفة رد كل أصناف الإغراءات التي قدمت إليهم، رغم سعي السلطة وجهودها في تبجيلهم وتقريبهم ووصلهم بالعطايا ومجالستهم، وقد اتخذ الأمراء والسلاطين أسلوب الوظيفة الحرة البعيدة عن الميول السياسية والمتجردة من الحسابات المذهبية والصراعات الفئوية والجغرافية هدفهم الوحيد، ولم ينجحوا في ذلك إلى حد بعيد، ونذكر منهم: الفقيه الصوفي عبد الحق بن ربيع (ت675هـ) الذي اقترح عليه الوالي البجائي تولي قضاء بجاية كما رد طلب السلطان الحفصي بتولي قضاء قسنطينة وكان رده بتلطف ووقار دون أن يجبر على ذلك أو يعنفه عن جوابه فزادت مكانته بين الناس وارتفعت منزلته [75].

لقد برز موقف حاد بالامتناع عن الولوج في السلطة أو الاقتراب منها، وخصوصا لدى المتصوفة، من ذلك رفض الصوفي أحمد بن عجلان (ت 675هـ) عرض المستنصر بقضاء تونس كما رفض له طلب الحضور لتونس لملاقاته والجلوس إليه، ثم عاود الكرة بأن يصله المستنصر بنفسه إلى بيته ببجاية للقائه والدعاء له فأبى ذلك متحججا بأنه لا يصلح للقاء السلاطين وأنه لا يعرف كيف يقابلهم أو يتحدث إليهم [76].

3. نتائج القطيعة بين العلماء والسلطة

إن اللجوء إلى وسائل القوة والخروج عن الحاكم عن طريق الثورات لم يكن شائعاَ ذلك أن أكثر العلماء بسبب تأثرهم بمجموعة من الروايات الحديثية المتداولة التي تدعو إلى اجتناب الفتن، فضلا على أنه من النتائج المترتبة على فشل الخروج المسلح عن الحاكم سفك للدماء وانتهاك للحرمات وغصب للأموال وهذا ما شهده تاريخ حركات الخروج الفاشلة على الحاكم التي شاركوا فيها مما دفعهم إلى التأكيد على ضرورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويذكر الونشريسي في ذلك: قيل لمالك: الرجل عنده علم بالسنة أيجادل بها، قال: يخبر بالسنة فإن سمع منه وإلا سكت، قيل فينصح السلطان، قال: إن رجا أن يسمعه، وإلا فهو في سعة.

نتج عن القطيعة والتباعد بين السلطة والعلماء استخدام وسائل الإقصاء والإكراء والتعنيف ضد الفقهاء والنخب المعارضة للسلطة فالفقيه أبو علي حسن بن حسين(ت754هـ/1353م) قطع عنه راتبه الشهري في مدرسته ببجاية ومع هذا لا نستطيع الجزم أن قطع المرتبات كان دائما بسبب اتخاذ العلماء مواقف سياسية سلبية من السلطة. لكننا لا نستطيع ان نقصي هذا الطرح المنطقي الذي ينم عن التضييق على المعارضين والمناوئين للسياسة القائمة.

1.3. نتائج القطيعة الإيجابية

إن أهم ما خلصنا إليه من نتائج القطيعة، هو أن السلطة السياسية بالمغرب الإسلامي قد لجأت إلى وسيلة من أهم الوسائل في جلب ولاء العلماء والفقهاء وهي تعيينهم في الوظائف الدينية العليا كالقضاء والإفتاء وتوريثهم لها. لفترة طويلة من الزمن، وكذا الحال للعديد من البيوتات العلمية التي تولى بعض أفرادها المناصب الشرعية وبقوا على ذلك الحال حتى أواخر العصر الوسيط.

من بين النتائج الإيجابية لابتعاد العلماء عن السلطة هو قدرتهم على مواجهتها واسداء النصح لها لأن الكثير منهم كان يرى أن التقرب إلى الحاكم يجعل من الصعب قول الحق أمامه [77]، فراو ضرورة الابتعاد عن أبواب الخلفاء وعدوا ذلك صيانة للعلم،كما أن واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دفعهم إلى قول ما يعتقدونه صوابا إرضاء لله تعالى ونصرة لدينه، كما أن بعضهم ذهب إلى أنظمة حكمهم بقوله أنها أقرب إلى الملك منها إلى الخلافة، وأن ساستها هم سلاطين أكثر مما هم خلفا، خاصة وأنهم يرونهم قد ابتعدوا عما كان عليه الخلفاء الراشدون فلذلك أنكرو عليهم ذلك [78].

من بين تلك النماذج من العلماء الذين تصدوا لمحاولات إغراء السلطة نذكر العالم البجائي زكرياء بن محجوبة(ت677هـ/1278م) الذي امتنع عن المناصب الديوانية التي عرضت عليه [79] وفي مثال ثان امتنع عالم بجاية الحسن بن الزيات العلمي عن الخطط السلطانية التي عرضت عليه [80]، وحذا حذوه العالم ابن تونارت الدكالي الذي فضل إقراء المدونة على الخطط السلطانية [81].

ومن النتائج الايجابية أن أصبحت العامة تعتمد اعتمادا كبيراَ عليهم لمواجهة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تحل بها من حين لآخر، وهذا نظرا لعجز الدولة أو السلطة عن التكفل بحل مشاكل الناس. ومع

مرور الزمن ترسخت قناعة لدى العامة أن الصوفية هم أقدر الناس على حل المشاكل وتقديم المساعدات للطبقات المحرومة، فأصبحت المرجع الأول والأخير للجماهير، فضلا عما كانت تقوم به نخبة العلماء من وظائف متعددة كالتعليم والتربية والإرشاد. لم تستطع السلطة السياسية ترويض الكثير من العلماء سواء المتقلدين لمناصب هامة أو المقتصرين على الإفتاء والخطابة والتعليم، رغم وصولهم لمكانة اجتماعية ونيلهم امتيازات مادية ومالية، حيث فضلت فئة من العلماء التدريس بشكل تطوعي ودون قبض أجر معلوم؛ فقد اعتبرت المرتبات الشهرية والمسانهات المالية لدى جماعة المتصوفة والفقهاء محاولة لاستمالتهم من قبل الحكام والأمراء وإسكات للمعارضة.

2.3. نتائج القطيعة السلبية

من بين النتائج الوخيمة التي أثرت على الحياة العامة والحركة العلمية في حواضر المغرب الإسلامي نتيجة القطيعة بين العلماء والسلطة السياسية هو نفي وهجران العلماء لمواطنهم إلى أصقاع بعيدة، فعلى سبيل المثال اضطر العالم عمران المشدالي الخروج من حاضرة بجاية صوب جزائر بني مزغنة ثم إلى حاضرة الدولة الزيانية تلمسان[82].على العموم يمكننا أن نستشف من الأمثلة المقدمة ان السلطة السياسية لم توفق دوماَ في فرض خياراتها وتطويع النخب العالمة المعارضة لها أو حتى توجيههم نحو خدمة مشروعها السياسي.

يمكن لنا أن نعتبر أن الصراع والخلاف القائم بين السلطة والعلماء قد تولد عنه مناخ محتقن بالنزعة الإنتقامية داخل البلاطات لاسيما بين العلماء الموالين للسلطة والمناوئين لها ومن هنا تبدأ حملة من الوشايات التي عصفت بالكثير منهم فكانت النتيجة التخلص من العديد من العلماء المعارضين للسلطة.

كما يمكننا القول أن سياسة حكام المغرب الإسلامي التعسفية هي التي كانت سببا في اتساع الهوة بين الطرفين السلطة والعلماء، ومما زاد في اتساعها أيضا فقر ساكنة بلاد المغرب وشعورهم بالإحباط والضعف بعد غلاء الأسعار وزيادة المطالب الضريبية، وهو الأمر الذي أدى بهم إلى محاولة تغيير الوضع عن طريق التمرد والقيام بالثورة ضد السلطة الحاكمة، والتي تزعمها رجال الصوفية على وجه الخصوص لما لهم من مكانة وكلمة مسموعة في أوساط المجتمع.

نتج عن العلاقة المتردية بين السلطة السياسية والعلماء تحول الكثير من النخب داخل التركيبة الهرمية للسلطة ببلاد المغرب الإسلامي إلى بروز فئة سياسية وفقهية ونخب ريفية معارضة للنظام السياسي وذلك بوقوف العلماء إلى جانب العامة في محنهم الاجتماعية وضائقتهم المادية وتسف السلطة صوبهم، ولعل أن بعض العلماء لجأ إلى بلاطات بديلة لحواضرهم نتيجة الظلم الذي لحق بهم كان من نتائج ابتعاد العلماء عن السلطة أن فتح المجال لمن هم أقل منه رتبة وعلما وورعا ومن جهة أخرى فقد ضيعت فرصة الانتفاع من بعض الطاقات العلمية خاصة في مجال القضاء [83]. نستشف من دراسة نتائج القطيعة بين العلماء والسلطة الحاجة إلى التمعن والتدقيق في نصوص المصادر التاريخية والحاجة إلى تحليلها وتجاوز اجترارها، فالبحث في هذا المجال يتطلب منهجية خاصة في غياب نصوص مصدرية جديدة عن الموضوع.

خاتمة

من خلال دراستنا للعلاقة بين السلطة والعلماء في المغرب الإسلامي بعد الموحدين (ق7-9هـ/ 13-15م)، توصلنا إلى النتائج التالية:

إن سقوط وتفكك الدولة الموحدية، أدى إلى خلق ثلاث وحدات سياسية الدولة الحفصية في المغرب الأدنى، الدولة الزيانية في المغرب الأوسط، والدولة المرينية في المغرب الأقصى، وكل منهما أرادت بسط نفوذها وسلطتها لتزعم المغرب وضم ما تركه الموحدين.

من مظاهر القطيعة بين العلماء والسلطة هو تعرض العلماء للاضطهاد من قبل الحكام فتمثل في سجن بعضهم، وتعرضت فئة منهم لضغط والإكراه من سلاطين بلدانهم مما أجبرهم على الهجرة والفرار من جور هذا الحكام، وهناك من العلماء من دفعوا ثمن حياتهم جراء التجاذبات السياسية والصراعات الداخلية، وهذه القطيعة شهدت عدة تذبذبات تصارع وتباين فيه العلماء نتيجة اضطرابات سياسية بين الحكّام وتغير مقاليد الحكم من سلطان لآخر.

هذه أهم النتائج التي توصلنا إليها، والتي من خلالها يمكن الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للبحث، وهي أن علماء المغرب الإسلامي ما بعد الموحدين قد أثروا في الحياة الفكرية والسياسية، سواء من خلال تقاربهم من السلطة، أو التباعد معها، وبالرغم من بعض النتائج السلبية لعلاقة العلماء بالسلطة، إلا أن التقارب بينهما أدى إلى نشاط وحيوية الإنتاج العلمي من جهة ومن جهة أخرى إلى اسناد العلماء للحكم والحفاظ على استقراره واستمراره.

الهوامش:

1- بختاوي قاسمي: **من أعلام تلمسان الآبلي (681ـ757هـ/1282ـ 1356م) انجازات ومواقف**، مجلة التراث، العدد 12، جامعة الجلفة، الجزائر، فبراير 2014، ص112-113.

2- ابن مريم التلمساني محمد بن محمد الشريف: **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان**، اعتنى به وطبعه محمد بن ابي شنب، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1908، ص41-43.

3- أبو القاسم محمد الحفناوي: **تعريف الخلف برجال السلف**، ط1، تحقيق: محمد أبو الأجفان وعثمان بطيح، مؤسسة الرسالة، بيروت، المكتبة العتيقة، تونس، 1982، ص18-20.

4- هو أبو عبد الله محمد بن عمر الهواري الولي الصالح المحدث الفقيه ولد سنة 751هـ، ينظر: أبو العباس أحمد بن أحمد بابا التنبكتي، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**: إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط1، 1989، ص516-518.

5- نويهض عادل: **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 1980، ص337.

6- سليمان ولد خسال: **جهود فقهاء المغرب العربي في بناء النظام السياسي الإسلامي بين(633هـ-922هـ)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص190.

7- مختار حسّاني: **تاريخ الدولة الزيّانية**، ج2، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009، ص219.

8- شقدان بسام كامل عبد الرزاق: **تلمسان في العهد الزياني**، رسالة ماجيستير في التاريخ، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين،2002، ص238-239.

9- أبو العباس الغبريني: **عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية**، ط2، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1979، ص 48.

10- هو رعاية حسن الآداب مع الله في الأعمال الباطنة والظاهرة بالوقوف عند حدوده، مقدما الاهتمام بأفعال القلوب، مراقبا خفاياها، حريصا بذلك على النجاة، ينظر: عبد الرحمن ابن خلدون: **شفاء السائل وتهذيب المسائل**، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، ط1، دار الفكر، دمشق- دار الفكر المعاصر، لبنان ،1996، ص54.

11- سليمان ولد خسال: المرجع السابق، ص190.

12- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص57.

13- أبو العباس أحمد بن أحمد بابا التنبكتي: المصدر السابق، ص 123.

14- أبو العباس أحمد بن أحمد بابا التنبكتي: **كفايه المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج**، ج1، تحقيق: محمد مطيع، وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية المحمدية، المغرب، 2000، ص 113.

15- لغشيم مصطفى: **هجرة العلماء بين المغربيين الأوسط والأقصى دراسة اجتماعية ثقافية (ق 7-9هـ /13 - 15م)**، رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية، قسم اللغة والحضارة العربية الإسلامية، جامعة الجزائر01، 2013، ص 126.

16- أبو العباس أحمد بن أحمد بابا التنبكتي: **نيل الابتهاج**، المصدر السابق، ص 135.

17- لغشيم مصطفى: المرجع السابق، ص 103.

18- المرجع نفسه، ص 93.

19- أبو القاسم محمد الحفناوي: المصدر السابق، ص182.

20- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ **الجزائر العام**، ج2، ط2، دار الثقافة، بيروت -لبنان، 1983، ص62.

21- أبو العباس الغبريني: المصدر السابق، ص102.

22- سليمان ولد خسال: المرجع السابق، ص 188-189.

23- المرجع نفسه، ص189.

24- كمال السيد أبو مصطفى: **جوانب من حضارة المغرب الاسلامي، من خلال نوازل الونشريسي**، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة الاسكندرية، 1997، ص117.

25- فؤاد طواهرة: **المجتمع والاقتصاد في تلمسان خلال العصر الزيّاني (ق7-9هـ/13-15م)**، العدد السادس عشر، المجلد:2014، دراسات تاريخية، حزيران، منشورات جامعة البصرة كلية البنات، العراق 2014م، ص68.

26- أبو العباس أحمد بن أحمد بابا التنبكتي: **نيل الابتهاج**، المصدر السابق، ص382.

27- أبو العباس الغبريني: المصدر السابق، ص222.

28 أحمد بن يحيى الونشريسي: **المعيار المعرب والجامع المغرب من فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب**، ج7، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي، الرباط، 1981م، ص304.

29- المصدر نفسه، ج2، ص481.

30- المصدر نفسه، ج2، ص492.

31- المصدر نفسه، ج7، ص308.

32- مسعود بريكة: **النخبة والسلطة في بجاية الحفصية (7.9هـ / 13. 15م)**، ط1، دار ميم للنشر، الجزائر، 2014، ص213.

33- أحمد بن يحيى الونشريسي: المصدر السابق، ج6، ص177.

34- المصدر نفسه، ج5، ص110.

35- أبو العباس أحمد بن أحمد بابا التنبكتي: **نيل الإبتهاج**، المصدر السابق، ص266.

36- أحمد بن يحيى الونشريسي: المصدر السابق، ج2، ص471.

37- عبد القادر بوعقادة: **الحركة الفقهية في المغرب الاوسط بين القرنين (7 -9 هـ / 13- 15 م)**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، الجزائر، 2015، ص 537.

38- مصطفى نشاط: **السجن والسجناء نماذج من تاريخ المغرب الوسيط**، مطابع أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2012، ص11.

39- المرجع نفسه، ص 54.

40- عبد القادر بوعقادة: المرجع السابق، ص 537.

41- المرجع نفسه، ص 537.

42- المرجع نفسه، ص58.

43- مصطفى نشاط: المرجع السابق، ص60.

44- عبد الرحمن بن خلدون: **التعريف بمقدمته ورحلته غربا وشرقا**، دار الكتاب اللبناني، دار الكتاب المصري،1979، ص69.

45- عبد الواحد محمد بن الطواح: **سبك المقال لفك العقال**، تحقيق: محمد مسعود جبران، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، 2008، ص31.

46- ابن خلدون أبو زكريا يحيى: **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**، ج1، مطبعة بيير فونطانا، الجزائر،1903، ص 39.

47- المصدر نفسه، ج 2، ص 17.

48- مصطفى نشاط: المرجع السابق، ص 61.

49- عبد الرحمن بن خلدون: العبر، المصدر السابق، ج7، ص453.

50- المصدر نفسه، ص64.

51- مسعود بريكة: المرجع السابق، ص232.

52- مصطفى نشاط: المرجع السابق، ص104.

53- عبد الرحمن بن خلدون: المصدر السابق، ج7، ص478.

54- مصطفى نشاط: المرجع السابق، ص117.

55- خطيف صابرة: **فقهاء تلمسان والسلطة الزيانية**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر،2011، ص126.

56- مسعود بريكة: المرجع السابق، ص232.

57- المرجع نفسه، ص214.

58- أبو العباس أحمد بن أحمد بابا التنبكتي: **نيل الابتهاج**، المصدر السابق، ص379.

59- مسعود بريكة: المرجع السابق، ص232.

60- أبو العباس الغبريني: المصدر السابق، ص187.

61- ابن قنفذ أبو العباس أحمد القسنطيني: **الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية**، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، عبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر،1968، ص 141

62- عبد الواحد ذنون طه: **أبحاث في تاريخ المغرب والأندلس وصور من التواصل الحضاري مع المشرق**، ط1، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص63.

63- فؤاد طواهرة: المرجع السابق، ص68.

64- أبو العباس أحمد بن أحمد بابا التنبكتي: **نيل الابتهاج**، المصدر السابق، ص136.

65- أحمد بن يحيى الونشريسي: المصدر السابق، ج2، ص481.

66- أمين كرطالي: **الفقهاء والحياة السياسية في المغرب الأوسط خلال القرنين التاسع والعاشر الهجري**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2014، ص93.

67- أبو العباس أحمد بن أحمد بابا التنبكتي: **نيل الإبتهاج**، المصدر السابق، ص185-186.

68- المصدر نفسه، ج2، ص379.

69- السخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن: **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، ج4، دار الجيل، بيروت، لبنان، دت، ص270.

70- أبو العباس الغبريني: المصدر السابق، ص65.

71- المصدر نفسه، ص 257.

72- مسعود بريكة: المرجع السابق، ص213.

73- المرجع نفسه، ص221.

74- ابن قنفذ أبو العباس أحمد القسنطيني: **أنس الفقير وعز الحقير**، تحقيق: محمد الفاسي، أدولف فور، مطبعة أكدال، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، المغرب، 1965، ص24.

75- مسعود بريكة: المرجع السابق، ص320-321.

76-أبو العباس الغبريني: المصدر السابق، ص100.

77- سليمان ولد خسال: المرجع السابق، ص193.

78- المرجع نفسه، ص196.

79- أبو العباس الغبريني: المصدر السابق، ص120.

80- المصدر نفسه، ص179

81- المصدر نفسه، ص122.

82- المقري أبو العباس أحمد بن محمد، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، ج5، دار صادر، لبنان، بيروت، 1968، ص223.

83- سليمان ولد خسال: المرجع السابق، ص196.